مجلس المستشارين
مجموعة العمل التقدمي

الرباط في: 15/01/2019
رقم السؤال: 142 4

إلى السيد وزير الشغل والإدماج المهني

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع :سؤال شفوي حول وضعية مستخدمي شركات النظافة و الحراسة

نوع السؤال: عادي

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

وبعد، يعيش أغلب مستخدمي شركات النظافة و الحراسة أوضاعا صعبة تقترب أحيانا من العبودية، حيث لا تحترم هذه الشركات أبسط حقوق الشغيلة.
فالأجور، على العموم، أقل بكثير من الحد الأدنى للأجور المحدد من طرف الدولة، وبعض عاملات النظافة يتقاضين أجرا لا يتجاوز أحيانا 800 درهم في الشهر، دون الحديث عن الحقوق الأخرى مثل التغطية الصحية ، ومدة العمل تصل في كثير من الحالات، بالنسبة لعمال الحراسة، إلى 12 ساعة في اليوم ، وبدون حق في التمتع بالعطل الرسمية في الأعياد الوطنية و الدينية، ورغم أن الوضعية قد تكون على الورق سليمة إلا أن الواقع الذي يعرفه الجميع مؤلم جدا وغير مقبول في هذا العصر و في بلد يعلن تبنيه لحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا، و بلد يسعى إلى بلورة نموذج تنموي جديد.
وما يؤسف له أكثر أن الدولة ، بعد تخليها عن التوظيف في السلاليم الدنيا، لجأت إلى هذه الشركات للقيام بأعمال الحراسة و النظافة و حتى مساعدة الإدارة.
و لا تحترم هذه الشركات العاملة مع مؤسسات الدولة مثل غيرها العاملة في القطاع الخاص أدنى شروط دفاتر التحملات المتضمنة في الصفقات مع هذه الشركات، و هو أمر غير مقبول لأن كل عامل أو عاملة (في مجال حراسة المؤسسات التابعة للدولة) يكلف الدولة ما بين 4.000 و 5.000 درهم تتضمن حقوق العمال و العاملات وهامش ربح الشركات مقابل تدبيره هذه الموارد البشرية، غير أن العمال و العاملات لا يأخذون مستحقاتهم و حقوقهم ، و في المقابل تغتني هذه الشركات على ظهر الأجراء و الدولة معا.
وإذا كان ضبط هذا القطاع في القطاع الخاص يطرح بعض الصعوبات فإن فرض احترام مدونة الشغل ودفاتر التحملات أمر ممكن بالنسبة للشركات العاملة مع مؤسسات الدولة (مدارس ، مستشفيات، مراكز صحية، مصالح وزارية مركزية و خارجية، مؤسسات عمومية ....)، فالأمر يتطلب فقط قرارات في حق كل شركة لا تحترم مدونة الشغل تحت طائلة إلغاء الصفقة في حالة غياب هذا الاحترام، وكل مسؤولي المؤسسات الحكومية و العمومية يعرفون حقيقية وضعية المستخدمين بمؤسساتهم.

إن هذا القطاع ، السيد الوزير، يتسع باستمرار ويضم عشرات الآلاف من المغاربة يحسبون ، في الإحصائيات الرسمية، خارج نسب العاطلين، و الحال أنهم يعيشون هشاشة حقيقية و بطالة مقنعة يجبرون عليها مؤقتا.
و لا يمكن استمرار هذا الوضع المؤلم و غير السليم، ولابد من مبادرة حكومية قوية للإلتفات لهذا القطاع ووضعية الأجراء، و العمل على حفظ الحد الأدنى من الشروط و من الكرامة الإنسانية.
فما الذي تقومون به، السيد الوزير، لتصحيح هذا الوضع وفرض احترام الحدود الدنيا من حقوق الأجراء في شركات النظافة و الحراسة، خاصة العاملة في المؤسسات الحكومية؟

و في انتظار تفضلكم بالجواب تقبلوا، السيد الوزير المحترم، عبارات الاحترام والتقدير.

وتقبلوا أسمى التقدير والاحترام
إمضاء :
عبد اللطيف اعمو,عدي الشجيري